

أثر الإفصاح عن المخاطر المالية على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

سهاد صبحي فليفل*

د. علاء جبر مطارنة**

تاريخ وصول البحث: 2023/7/11 م

تاريخ قبول البحث: 2023/21010 م

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الإفصاح عن المخاطر المالية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر السوق) على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين (2017-2021)، وقد اتبعت الدراسة أسلوب تحليل محتوى التقارير المالية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة (53) شركة وبلغت عينة الدراسة (31) شركة توفرت بياناتها للتحليل.

توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية للإفصاح عن مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، على عكس الإفصاح عن المخاطر الأخرى السيولة، ورأس المال، كان أثرها غير دالٍ إحصائياً على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. وكانت من أهم التوصيات حث الشركات على الإفصاح عن مخاطر السوق، كونها تؤثر في الحد من إدارة الأرباح، ورفع مستوى وعي المستثمر في الاعتماد على الإفصاحات المنشورة في التقارير المالية، عند اتخاذ قراراته الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، المخاطر المالية، إدارة الأرباح.

* باحثه.

** أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

The Impact of Financial Risk Disclosure on Earnings

for Industrial Companies listed on Amman Stock Management

Exchange

ABSTRACT

The objective of this study is to examine the impact of disclosing financial risks (credit risks, liquidity risks, capital risks, and market risks) on earnings management for a sample of industrial companies listed on the Amman Stock Exchange, during the period (2017- 2021). The study followed the content analysis method of financial reports of industrial companies listed on the Amman Stock Exchange. The population of the study consisted of (53) listed industrial companies, while the sample consisted of (31) for which all the needed information was available. The results of the study indicated that there is a statistically significant effect of the disclosure of credit risks and market risks on earnings management in industrial companies listed on the Amman Stock Exchange. In addition, the study found an insignificant effect of the other types of risks disclosure, namely, liquidity risk and capital risk, on the sample companies earnings management. One of the most important recommendations is to encourage companies to disclose market risks, as they affect reducing earnings management, and to raise the level of investor awareness in relying on the disclosures published in financial reports when making investment decisions.

Key words: disclosure, financial risks, earnings management.

المقدمة:

تحظى المخاطر المالية بأهمية بالغة لكل القطاعات الاقتصادية، حيث يعتبر الإفصاح مؤشراً هاماً يؤثر بطريقة مباشرة على تقدير احتمالية حدوث خسائر معينة، سواء كانت تلك الخسائر متوقعة أم لا، وفي بعض الأحيان قد يصل تأثيرها إلى حد الإفلاس، مما يجعل من الضروري دراستها بجدية من قبل الشركات والإفصاح عنها للأطراف ذات العلاقة، حيث إن طريقة تعامل الشركات مع هذه المخاطر والإفصاح عنها ومن ثم تقديم معلومات شفافة حولها؛ تجعل المستثمرين والمساهمين على علم بالتحديات المالية التي قد تواجه الشركة في المستقبل، بالتالي يساعدهم في اتخاذ قراراتهم، كما تمكنهم من اتخاذ سبل الحيطة والحذر بما سيتربط عليها لاحقاً، كون هذا الإفصاح أيضاً يعزز من مستوى الشفافية، ويوطد العلاقة مع الأطراف المستفيدة وخاصة المستثمرين. وللتقليل من الأثر السلبي لهذه المخاطر التي كشفت عنها قد تقوم بعض الشركات باللجوء إلى إدارة الأرباح، من خلال التلاعب بالأرباح لجعل الوضع المالي يبدو أقل خطورة.

وكون إدارة الأرباح هي استراتيجية قد تطبقها الإدارة لتحديد أو تعديل أرباحها ومعلوماتها المالية بطريقة معينة، فليس هناك هدف واحد ينطوي على تحقيقه لجميع الشركات التي تمارس إدارة الأرباح، حيث يختلف تطبيق إدارة الأرباح بين الشركات حسب الظروف والأهداف الخاصة بكل شركة، كما يعتمد على الوضع الاقتصادي في السوق، فإدارة الأرباح تخدم مجموعة من المصالح، وقد تسعى إدارة بعض الشركات من خلالها لتحسين صورة الأداء المالي والربحية، حيث تجذب المستثمرين أو تلي توقعاتهم أو تقوم بذلك تفادياً لعقوبات معينة، أو تطبيقاً لشروط ترتبط بالسوق المالي. وبالمقابل قد تجد بعض الشركات تفضل ممارسة إدارة الأرباح لتقليل أرباحها تحقيقاً لأهدافها التي تتعلق بالتجنب الضريبي.

من هنا جاءت هذه الدراسة باهتمامها بموضوع الإفصاح عن المخاطر وممارسات إدارة الأرباح، حيث يرى الباحثان أن الإفصاح عن المخاطر بشفافية في التقارير المالية يقلل من حالات الشك التي تنتاب مستخدم تلك البيانات المالية خاصة فيما يتعلق بربحيتها أو تدفقات النقد لديها، مما ينعكس على قدرتها في الاستمرار.

مشكلة الدراسة واسئلتها:

تعتبر القوائم المالية نقطة انطلاق، ومرجعاً أساسياً للعديد من الأطراف المستفيدة وخاصة المستثمرين حيث يتم الاعتماد على تلك القوائم في عملية اتخاذ القرارات، فحين تظهر القوائم

الوضع الحقيقي في الشركات دون تلاعب فذلك يعزز الثقة بين تلك الأطراف والإدارة ومن هنا جاء الاهتمام بإدارة الأرباح، والحد من ممارساتها في القوائم المالية؛ كي لا تضلل البياناتُ المستثمرين.

تزامن ذلك مع تزايد الاهتمام بالمخاطر والإفصاح عنها بالآونة الأخيرة، وأثرها على القوائم المالية، كونها تتعلق بأحداث تواجه الشركات أو يُتوقع حدوثها، خاصة مع التطورات التكنولوجية المتسارعة وفي نفس الوقت رغبة الشركات في الاستمرار في ظل المنافسة بين الشركات في القطاع، فجاءت الدراسة لإلقاء الضوء على الإفصاح عن المخاطر وأثرها على ممارسات إدارة الأرباح. لذا قامت الدراسة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي الأول: ما أثر الإفصاح عن المخاطر المالية بأبعادها: (مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر السوق) على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. وينبثق عن هذا السؤال أربعة أسئلة فرعية:

1. ما أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟
2. ما أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟
3. ما أثر الإفصاح عن مخاطر رأس المال على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟
4. ما أثر الإفصاح عن مخاطر السوق على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناولته، فحسب علم الباحثين لا يوجد دراسات تربط أثر الإفصاح عن المخاطر المالية، على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. فهي تقدم معلومات قد تكون مفيدة ومؤثرة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، فتحدد هذه الدراسة إن كان الإفصاح عن المخاطر المالية بالفعل ذا أهمية، ومؤثراً بشكل حقيقي في ضبط ممارسات إدارة الأرباح، مما يجعلها تثرى معلومات للجهات الرقابية المختصة

بإدارة عملية إفصاح الشركات للتركيز على البنود الواجب على الإدارة الاهتمام بها والإفصاح عنها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح عن المخاطر المالية (مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر السوق) على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة (2017-2021) وينبثق عن هذا الهدف أربعة أهداف فرعية:

1. التعرف على أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
2. التعرف على أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
3. التعرف على أثر الإفصاح عن مخاطر رأس المال على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
4. التعرف على أثر الإفصاح عن مخاطر السوق على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضيات كالتالي:

(H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للإفصاح عن المخاطر المالية بأبعادها: (مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر السوق) على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

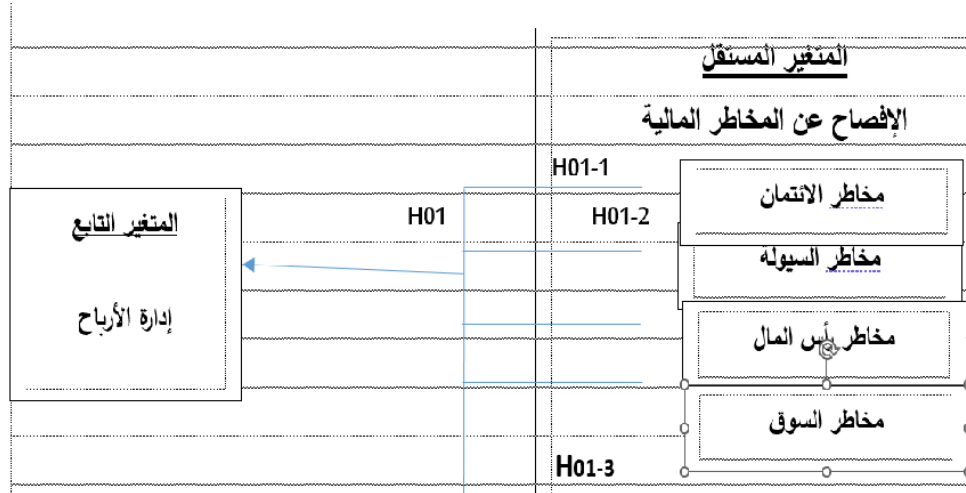
ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

(H01-1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للإفصاح عن مخاطر الائتمان على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

(H01-2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للإفصاح عن مخاطر السيولة على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

(H01-3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للإفصاح عن مخاطر رأس المال على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

(H01-4): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مخاطر السوق على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.



الشكل رقم (1): أنموذج الدراسة: من إعداد الباحثة استنادًا إلى الدراسات السابقة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على التعرف على أثر الإفصاح عن المخاطر المالية (مخاطر ائتمان، مخاطر سيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر السوق) على إدارة الأرباح، في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الحدود الزمانية: اقتصرَت الدراسة على الفترات الزمنية ما بين (2017-2021).

الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإفصاح عن المخاطر المالية:

في ظل التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال وزيادة عدم اليقين بشأن الأداء المستقبلي للمنشأة، أصبحت المعلومات المتعلقة بالمخاطر المحيطة بالمنشأة وكيفية إدارتها وتأثيرها على الأداء أكثر أهمية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية. وبالتالي، فإن هناك حاجة ملحة لتوفير معلومات أكثر ملاءمة حول المخاطر وذات جودة أعلى (عبد الفتاح وعبد السميع، 2022).

وأشار (Carnegie et al. (2021 في تعريفه للمخاطر: على أنها حالة عدم التأكد المرتبطة بالأرباح والخسائر المحتملة. وعرف معهد المدققين الداخليين (IIA) المخاطر بأنها: "عدم التأكد من

حدوث حدث معين والذي يكون له تأثير على تحقيق الأهداف"، ولا شك أن تحقيق الأهداف يتأثر إما بشكل سلبي أو إيجابي فإذا كان الأثر سلبياً فيطلق عليه الخطر، ولو كان الأثر إيجابياً: فيطلق عليه فرصة (IIA, 2004).

أما المخاطر المالية فيمكن تعريفها: هي المخاطر التي يكون تأثيرها على أداء الشركات المالي، وتؤثر على تحقيق أهدافها، وتتكون من مخاطر الأرباح، والديون، والسياسات التي تتعلق بالأسهم، وغيرها (Ilhan et al. 2021). ويرى العراقي (2021) أن المخاطر المالية مرتبطة بقرارات التمويل مباشرة (الهيكل التمويلي).

كما أن المخاطر المالية هي عبارة عن مخاطر ترتبط بالنشاطات ذات الطابع المالي للشركات، فهي تشمل المخاطر المالية التي تخص المعاملات المالية والاستثمارات وكذلك التي تخص الخسائر المحتملة (Carnegie et al., 2021).

اختلفت تصنيفات الدراسات لأنواع المخاطر إلا أن غالبية الدراسات تتفق على تصنيف المخاطر إلى الأنواع التالية (Dey, et al. 2018؛ المساعيد، 2022): مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر السوق. ووردت تعريفاتها ضمن معيار IFRS 7 كالتالي:

المخاطر الائتمانية: هي المخاطر التي تترتب على عدم تنفيذ أحد الأطراف التزاماً معيناً يتسبب بوقوع خسارة مالية على الطرف الثاني.

مخاطر السيولة: هي الصعوبة التي تقابلها الشركات في تنفيذ تعهد معين يرافقه التزام مالي سواء كان من خلال أصل مالي آخر أو من خلال الدفع النقدي.

مخاطر السوق: هي المخاطر المتأتية من ذبذبات في قيمة الأصول أو التدفقات النقدية وذلك نتيجة التغير في أسعار السوق، وتتضمن المخاطر السوقية أنواعاً ثلاثة، هي: مخاطر العملة، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر الأسعار الأخرى.

أما مخاطر رأس المال: فهي المخاطر التي تنتج عن عدم كفاية رأس المال، وعجزه عن تغطية الخسائر التي قد تصل إلى أموال الودائع والدائنين والشركاء. (Dey et al., 2018؛ أبو نصار وحميدات، 2022).

أما الإفصاح عن المخاطر فكما أشار مراد وآخرون (2020): أنها تعني تقديم الشركة معلومات عن الظروف والأحداث التي من الممكن أن تؤثر على الأداء مستقبلاً؛ تحسيناً لمستوى الوضوح

والشفافية في عملية تقديم المعلومات عن المخاطر الأساسية التي تواجه الشركة وقد تؤثر على أدائها المستقبلي، مع ضرورة الإشارة إلى الأحداث المهمة التي قد تترك أثراً على أداء الشركة. وعرف الغندور (2021) الإفصاح عن المخاطر: أنه المعلومات المقدمة من الشركة في تقاريرها وتوصف المخاطر التي تواجهها، وطريقة إدارتها، وأثارها المحتملة على المدى القصير أو الطويل. ويعد الإفصاح عن المخاطر اختيارياً، ويرتبط بالاستراتيجيات التي تضعها الشركات، وبخصائص الشركات وغيرها من العوامل الخارجية الأخرى (المستوفي، 2022). وتشير الدراسات إلى وجود منهجين لفهم دوافع الشركات للإفصاح عن المخاطر وهما المنهج الاقتصادي والمنهج الاجتماعي السياسي (Haj-Salem & Hussainey, 2020; Bufarwa et al., 2020). وفقاً للمنهج الاقتصادي تسعى الشركات لتحقيق مصالحها وتعظيم أرباحها، ويعتمد هذا المنهج نظريتي الوكالة والإشارة كمنطلقات للتفسير. فحسب نظرية الوكالة تقوم الشركات بالإفصاح عن المخاطر لخفض تكاليف الوكالة، وتحقيق أفضل تفاهم بين الإدارة وأصحاب المصلحة، أما في نظرية الإشارة فالإفصاح من خلالها يعمل على نقل إشارات السوق حول قدرة الشركة على التعامل مع المخاطر وقدرتها على إدارة وحماية حق أصحاب المصلحة. أما المنهج الاجتماعي السياسي فهو يعتمد على مبدأ أن الشركات تفصح عن المخاطر حتى تحسن من علاقاتها الاجتماعية والسياسية مع أصحاب المصالح، ويقوم هذا المنهج على نظريات ثلاثة: وهي نظرية أصحاب المصالح ونظرية الشرعية ونظرية التكاليف الاجتماعية والسياسية. وفقاً لنظرية أصحاب المصالح، يتعين على إدارة الشركة أن تفصح عن المعلومات؛ حتى تساعد أصحاب المصالح في عملية اتخاذ القرارات المناسبة لهم، أما نظرية الشرعية فتشير إلى ضرورة أن تلتزم الشركة بقيم وعادات المجتمع القائمة فيه والتزامها بأخلاق ذلك المجتمع، وأخيراً توضح نظرية التكاليف الاجتماعية والسياسية إلى أهمية قيام الشركات بالإفصاح؛ لتجنب التكاليف الناتجة عن الرقابة والحفاظ على سمعة الشركة.

إدارة الأرباح:

تعد إدارة الأرباح واحدة من أهم طرق إدارة البيانات المحاسبية، التي تقوم بها الشركات للإفصاح عن المعلومات التي تخدم مصالحهم وذلك في ظل تعدد أصحاب المصالح (Alm El-Din, 2021).

ويعرف (Lassoued & Khanchel, 2021) إدارة الأرباح أنها محاولة للتلاعب بالتقارير المالية لتحقيق أهداف معينة مثل تحقيق أهداف معينة تتعلق بالأرباح أو تجنب خسائر، وبشكل عام إن أي تغيير في إجمالي المتسحقات التي لا تفسرها الاختلافات في التدفقات النقدية سواء السابقة أو الحالية أو المستقبلية سيكون تبايناً غير طبيعي وسيكون مؤهلاً ليكون محاولة لإدارة الأرباح.

ويرى أبو زعيتر (2022) أن إدارة الأرباح كمفهوم له أكثر من معنى منها: المحاسبة الإبداعية Accounting Creative، الهندسة المالية Engineering Financia، تمهيد الدخل Income Smoothing، المحاسبة التجميلية Accounting Cosmetic، ومع اختلاف المسميات إلا أن المضمون واحد، تلاعب الإدارة في البيانات المالية؛ لتحقيق صافي ربح معين يخدم مصلحة الإدارة الخاصة.

ومن أبرز مخاطر إدارة الأرباح أن تعمل على تخفيض قيمة المؤسسة على المدى البعيد؛ مما يجعل كفاءتها الاقتصادية أقل (Pappas, 2015). كما أن ممارسة إدارة الأرباح تبقى مشكوكاً فيها أخلاقياً سواء أكانت تتوافق مع المبادئ المحاسبية أم تخالفها، حيث تخلص هذه الممارسات بيئة عمل غير أخلاقية في الشركة (أبو زعيتر، 2022). وبما أن عملية إدارة الأرباح ليست حكرًا على الإدارة العليا فقد تمارسها الإدارة التشغيلية أو الوسطى في الشركة؛ بغية إخفاء مشاكل يعانون منها لتحسين بياناتهم المالية للحصول على رضا الإدارة العليا (Lassoued & Khanchel, 2021).
مراجعة الدراسات السابقة:

هدفت دراسة القليطي (2019) اختبار وتحليل أثر الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية على القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة المصرية، وتكونت عينة الدراسة من 94 شركة بعد استبعاد قطاعي البنوك والخدمات المالية واختيرت الفترة المالية 2017، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً للإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية على القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة المصرية، ويعود الأثر الأكبر إلى الإفصاح عن مخاطر السوق. وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الشركات بتحسين الإفصاح عن المخاطر وذلك لأهميته، وأوصت بضرورة إصدار معيار محاسبي للإفصاح عن المخاطر ليكون بمثابة مرجع للشركات المدرجة في البورصة. أما دراسة صالح (2020) فهدفت إلى التعرف على أثر الإفصاح عن المخاطر على تكلفة رأس المال في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، فتناولت الدراسة العامين 2014-2015 و تم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات من قطاعات اقتصادية مختلفة بلغ عددها

51 شركة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالمخاطر، وتكلفة رأس المال، لكنها غير معنوية، وتوصي الدراسة بضرورة وضع قواعد تلزم الشركات أن تقوم بالإفصاح عن جميع أنواع المعلومات الخاصة بالمخاطر خاصة المعلومات السلبية، بينما تناولت دراسة مراد وآخرين (2020) أثر مستوى الإفصاح عن المخاطر على أسعار تداول أسهم الشركات وحجمها في سوق الأوراق المالية المصرية في الفترة الزمنية 2011-2012 على عينة تكونت من 53 شركة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح عن المخاطر وتغير سعر السهم. أما دراسة علي والشيخ (2020) التي تناولت أثر المؤشرات سواء المالية وغير المالية على إدارة الأرباح في حين تطبيق التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية المساهمة العامة والمدرجة في بورصة عمان، حيث بلغ حجم عينة الدراسة 42 شركة خلال الفترة الزمنية 2015-2018 وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً للمؤشرات بنوعها المالية وغير المالية على إدارة الأرباح. وقام طرفاوي وآخران (2020) بدراسة عنونها أهمية حوكمة الشركات في ضبط ممارسة إدارة الأرباح حيث أجرى الباحثون الدراسة من ناحية نظرية، فتم تعريف حوكمة الشركات ومبادئها، وعرض نماذج لحوكمة الشركات الدولية. وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تضيي الشفافية على المعلومات الضرورية الواردة في قوائم الشركات المالية وتقاريرها المحاسبية لحماية المصالح الأطراف الأخرى. أما دراسة أحمد (2021) فقد قاست مدى الإفصاح عن المخاطر للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، وكذلك مستوى ممارسات إدارة الأرباح، وتناولت أيضاً تحليل العلاقة بين مدى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية للشركات وإدارة الأرباح والعلاقة التفاعلية بينهما. وأجريت الدراسة على الفترة (2016-2020) على عينة من الشركات كانت (33) شركة. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح عن المخاطر لدى الشركات منخفض، حيث بلغ المتوسط العام للإفصاح بنسبة 33.1% وهناك أثر إيجابي للمخاطر سواء المالية والتشغيلية على مدى الإفصاح عن المخاطر وعلى إدارة الأرباح. أما دراسة (Grassa et al. 2018) فاخترت العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وخصائص أو سمات البنوك الإسلامية والتقليدية وتكونت عينة الدراسة من (169) بنكا، منها (72) بنكا إسلامياً، والبقية كانت بنوكاً تقليدية في (11) دولة عربية للفترة الزمنية التي تغطي (2009-2014). وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك التقليدية تفصح عن معلومات أكثر فيما يتعلق بالمخاطر مقارنة مع البنوك التقليدية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بناءً على ما سبق من عرض للدراسات السابقة وبعد تحليل لأوجه الشبه والاختلاف ما بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية يتضح أنه من أهم ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، أنها استجابت للعديد من توصيات الدراسات السابقة بدراسة متغيرات جديدة تؤثر على إدارة الأرباح مثل الإفصاح عن المخاطر المالية، فركزت الدراسة على المخاطر المالية دون أنواع المخاطر الأخرى وقامت بقياس الإفصاح عن المخاطر المالية من خلال المخاطر الأربعة وهي مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، واخيراً مخاطر رأس المال. كما تركزت الدراسة على أثر الإفصاح عن المخاطر المالية على إدارة الأرباح التي تم قياسها من خلال نموذج جونز الذي أشادت بدقته الدراسات السابقة كما لاحظ الباحثان تركيز الدراسات السابقة بتنفيذ اختباراتهما على قطاع البنوك أو الشركات المالية. فقام الباحثان بتخصيص هذه الدراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لأهمية هذا النوع من الشركات وكذلك أهمية هذا القطاع وحيويته ودوره الهام في الاقتصاد الوطني.

منهجية الدراسة:**مجتمع وعينة الدراسة:**

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، والبالغ عددهم (53) شركة صناعية موزعة على القطاعات الصناعية، وتم أخذ عينة ممثلة للمجتمع، بعد الأخذ بعين الاعتبار أن هناك شركات تم استبعادها؛ كونه تم إيقاف تداولها في السوق المالي خلال السنوات التي تم تسليط الضوء عليها، و بسبب تصفية بعضها سواء تصفية اختيارية أو إجبارية، وكذلك كان لابد من استبعاد الشركات التي لم تتوفر لها جميع البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات الدراسة ونموذجها، فبناءً على ذلك بلغ حجم عينة الدراسة (31) شركة ليتم دراسة بياناتها المالية للسنوات (2017-2021).

مصادر جمع البيانات:

تعتمد هذه الدراسة على البيانات الثانوية من خلال الحصول على بيانات التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للفترة (2017-2021) إضافة إلى الكتب والمراجع والدوريات والأبحاث العلمية المحكمة، وأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير.

قياس متغيرات الدراسة:

-المتغير المستقل: الإفصاح عن المخاطر المالية:

تم قياس المتغير المستقل للدراسة باستخدام تحليل محتوى التقارير السنوية للبيانات المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للفترة (2017-2021)، يتضمن هذا التحليل تطوير مؤشر للإفصاح يتضمن بنوداً للمعلومات تغطي الأنواع المختلفة من المخاطر المستهدفة بالدراسة، نحو هذا الهدف، حيث تم تصميم مؤشر للإفصاح يتضمن (39) بنداً من المعلومات تم توزيعها على مخاطر الانتماء (11) بنداً والسيولة (9) بنود ورأس المال (10) بنود ومخاطر رأس المال (9) بنود، وقد تم إعطاء رقم (1) للبند المفصّل عنه من قبل الشركة والرقم (0) للبند غير المفصّل عنه، بعد ذلك تم احتساب نسبة الإفصاح بقسمة مجموع بنود المخاطر التي تم الإفصاح عنها على مجموع عدد بنود المخاطر التي كان يفترض أن يتم الإفصاح عنها، بذلك تم التعبير عن مؤشر الإفصاح للشركة بنسبة مئوية تتراوح من (0%) إذا لم تفصّل الشركة عن أي بند من بنود المعلومات المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر إلى (100%) إذا أفصحت الشركة عن جميع البنود.

-المتغير التابع: إدارة الأرباح:

تم قياس إدارة الأرباح من خلال نموذج المستحقات الاختيارية، حيث يعتبر أسلوب المستحقات من أكثر الأساليب استخداماً من قبل الباحثين؛ لقياس ممارسات إدارة الأرباح وذلك بسبب تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة الذي يتطلب الكثير من التقدير والاجتهاد الشخصي من قبل الإدارة خصوصاً في مجال احتساب الاهتلاك وتقدير المخصصات. وتم قياس ممارسات الشركات لإدارة الأرباح، وفقاً لتطبيق نموذج جونز المعدل 1991، حسب المنهج المتبع لدى بعض الدراسات السابقة (باشا، 2020؛ عبد الحميد، 2022؛ علي، 2020).

$$TACC_{it} = NI_{it} - OCF_{it}$$

$$ADCC_{it} = TACC_{it} / Ait-1 - [\alpha_0 (1/Ait-1)] + \alpha_1 [PPE_{it} / Ait-1] + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / Ait-1]$$

Where:

ADCC= Accruals Discretionary

PPE= Gross Property, Plant and Equipment

OCF= Operating Cash Flows

 ΔREC = Change in Receivable ΔREV = Change in Revenue

Ait-1= Total Asset t-1

NI= Net Income

-المتغيرات الضابطة:

تضمنت الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة وهي:

-حجم الشركة: مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول

-حجم الرافعة المالية: مقاساً بنسبة المديونية

-الربحية: مقاساً بنسبة العائد على الأصول

نموذج الدراسة:

تقوم الدراسة على النموذج التالي الذي يوضح العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المالية وإدارة

الأرباح:

$$Y = a_0 + a_1X_1 + a_2X_2 + a_3X_3 + a_4X_4 + a_5C_1 + a_6C_2 + a_7C_3 + e$$

حيث:

Y: إدارة الأرباح.

X1: الإفصاح عن مخاطر الائتمان.

X2: الإفصاح عن مخاطر السيولة.

X3: الإفصاح عن مخاطر رأس المال.

X4: الإفصاح عن مخاطر السوق.

C1: حجم الشركة.

C2: المديونية.

C3: العائد على الأصول.

a0, a1, a2, a3, a4, a5, a6, a7: المعاملات.

e: الخطأ المعياري.

تحليل نتائج الدراسة:

تم تحليل البيانات الخاصة بعينة الدراسة التي تتكون من 31 شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان، وهي جميع الشركات الصناعية التي توفرت بياناتها المالية للفترات التي تغطيها الدراسة من (2017-2021) مكونة مشاهدات عددها (155)، وذلك عن طريق برنامج SPSS.

-الإحصاء الوصفي:

جدول (1) الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
المستحقات الاختيارية	155	-.221	.056	-.04901	.054341
القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح)	155	.001	.221	.05638	.046601
مؤشر الإفصاح الإجمالي	155	.078	.924	.55542	.165719
مؤشر الإفصاح عن مخاطر الائتمان	155	.091	.909	.55249	.196441
مؤشر الإفصاح عن مخاطر السيولة	155	.111	.889	.64301	.230017
مؤشر الإفصاح عن رأس المال	155	.000	1.000	.53226	.229889
مؤشر الإفصاح عن مخاطر السوق	155	.111	1.000	.49391	.224427
حجم الشركة	155	15.440	21.132	17.23351	1.262678
المديونية	155	9.521	134.904	37.59931	22.833502
العائد على الأصول	155	-.857	.223	-.00038	.110265
Valid N (listwise)	155				

يُظهر الجدول رقم (1) أن مؤشر الإفصاح الإجمالي للمخاطر المالية الأربعة التي سُلط الضوء عليها حقق متوسطًا حسابيًا قيمته (0.55542)، أي أن الشركات بالمتوسط تفصح عن البنود المشمولة في الدراسة ما نسبته (55.5%)، أما أعلى قيمة إفصاح حققتها الشركات فكانت (92.4%)، وأقل نسبة إفصاح هي (7.8%)، كما يلاحظ أيضاً أن هناك تفاوتاً بمستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية للشركات ويظهر ذلك بوضوح من خلال قيمة الانحراف المعياري التي بلغت (0.1657).

وباستعراض مؤشرات الإفصاح التفصيلية يبين الجدول رقم (1) تحليلاً وصفيًا للمتغير المستقل بتفصيل أكثر للإفصاح عن المخاطر الأربعة (الإفصاح عن المخاطر الائتمانية، الإفصاح

عن مخاطر السيولة، الإفصاح عن مخاطر رأس المال، الإفصاح عن المخاطر السوقية)، وذلك من خلال قياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأعلى قيمة وأقل قيمة حققها المتغيرات.

فتوصل الباحثان إلى أن الإفصاح عن مخاطر السيولة يحتل المرتبة الأولى كونه حقق أعلى وسط حسابي حيث بلغ (46.3%)، فالشركات الصناعية المساهمة العامة تفصح عن مخاطر السيولة أكثر من الإفصاح عن باقي المخاطر، ثم يليها الإفصاح عن مخاطر الائتمان التي بلغ متوسطها الحسابي (55.2%)، ومن ثم الإفصاح عن مخاطر رأس المال التي بلغ متوسطها الحسابي (53.2%)، أما الإفصاح عن مخاطر السوق فكان أقل أنواع المخاطر التي تفصح عنها الشركات الصناعية المساهمة العامة كونه حقق وسطاً حسابياً يبلغ (49.3%).

واعتماداً على نفس الجدول يرى الباحثان أنه بالرغم من أن الإفصاح عن مخاطر السيولة حقق المرتبة الأولى بالإفصاح من بين المخاطر الأخرى، إلا أن الشركات لم تتمكن من الوصول لنسبة (100%) من الإفصاح عنها فكانت القيمة العليا فيها (88.9%) فقط. إلا أن الإفصاح عن مخاطر رأس المال ومخاطر السوق حققت النسبة القصوى كقيمة عليا وهي (100%). وبالنظر إلى القيم الدنيا التي حققتها مؤشرات الإفصاح عن المخاطر نرى أن الإفصاح عن مخاطر رأس المال هو المتغير الوحيد الذي كانت قيمته الدنيا (0%).

كما يوضح الجدول رقم (1) أيضاً التحليل الوصفي للمتغير التابع إدارة الأرباح حسب نموذج جونز المعدل، حيث يظهر الجدول أن نسبة ممارسة إدارة الأرباح حسب نموذج جونز المعدل هي (5.63%)، وبلغت القيمة العليا لممارسة إدارة الأرباح (22.1%)، في حين بلغت القيمة الدنيا (0.1%).

-اختبارمعامل الارتباط:

يفترض النموذج الخطي العام (GLM) General Linear Model استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها حيث لا يُعتبر هذا النموذج ملائماً في تقدير المعلومات إذا لم يتحقق هذا الفرض، إذ يدل ذلك على وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين، أكثر مما يؤدي إلى تضخم قيمة معامل التحديد R^2 ، ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، لذا فقد تم احتساب قيم معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة وظهرت النتائج كالآتي:

جدول رقم (2) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة							
العائد على الأصول	المديونية	حجم الشركة	مؤشر الإفصاح عن مخاطر السوق	مؤشر الإفصاح عن رأس المال	مؤشر الإفصاح عن مخاطر السيولة	مؤشر الإفصاح عن مخاطر الائتمان	المتغيرات
						1	مؤشر الإفصاح عن مخاطر الائتمان
					1	.480	مؤشر الإفصاح عن مخاطر السيولة
				1	.461	.408	مؤشر الإفصاح عن رأس المال
			1	.353	.343	.498	مؤشر الإفصاح عن مخاطر السوق
		1	.406	.208	.314	.326	حجم الشركة
	1	.026	.236	.165	-.048	-.154	المديونية
1	-.422	.260	.180	.224	.261	.340	العائد على الأصول

يُبين الجدول رقم (2) أن أعلى قيمة لمعامل الارتباط تبلغ (0.498)، وهي بين المتغيرين الإفصاح عن مخاطر السوق، ومؤشر الإفصاح عن مخاطر الائتمان، ولا تدل هذه القيمة على وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة لأنها أقل من (±0.80)، مما يشير إلى خلو بيانات الدراسة من مشكلة الارتباط المتعدد.

-اختبار الفرضيات:

-اختبار الفرضية الرئيسية:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن المخاطر المالية بأبعادها (المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، المخاطر السوقية) على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يبين جدول رقم (2) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر الإفصاح عن المخاطر المالية، والمتغيرات الضابطة على إدارة الأرباح، يلاحظ من الجدول أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% ($F = 29.812$, $Sig. = 0.000$)، كذلك يلاحظ أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج تفسر 42.8% من التغيرات في المتغير التابع (إدارة الأرباح) بين الشركات خلال السنوات قيد الدراسة كون ($Adj. R^2 = .428$). يُلاحظ أيضاً من الجدول أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين الإفصاح عن المخاطر المالية وممارسة إدارة الأرباح، لذلك بناءً على هذه النتائج يتم رفض الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% للإفصاح عن المخاطر المالية بأبعادها المختلفة، (المخاطر

الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، المخاطر السوقية) على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

جدول (3) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة								
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics		
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF	
1	(Constant)	.104	.041	2.569	.011			
	مؤشر الإفصاح	-.041	.020	-.147	2.079	.039	.740	1.351
	حجم الشركة	-.003	.003	-.078	1.144	.254	.807	1.240
	المديونية	.001	.000	.320	4.601	.000	.766	1.305
	العائد على الأصول	-.165	.031	-.390	5.251	.000	.673	1.487
F = 29.812 Sig. = .000 R ² = .443 Adj. R ² = .428								

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

جدول (4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة								
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics		
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF	
1	(Constant)	-.106	.050	-2.143	.034			
	مؤشر الإفصاح عن مخاطر الائتمان	.046	.023	.167	1.997	*.048	.554	1.805
	مؤشر الإفصاح عن مخاطر السيولة	-.017	.018	-.072	-.935	.352	.659	1.517
	مؤشر الإفصاح عن رأس المال	.026	.018	.109	1.428	.155	.666	1.501
	مؤشر الإفصاح عن مخاطر السوق	-.043	.020	-.179	-2.191	*.030	.583	1.716
	حجم الشركة	.004	.003	.096	1.354	.178	.772	1.295
	المديونية	-.001	.000	-.233	-2.966	.004	.634	1.578
	العائد على الأصول	.208	.038	.423	5.527	.000	.666	1.501
F = 15.669 Sig. = .0000 R ² = .427 Adj. R ² = .400								

*** المتغير الدال احصائياً عند مستوى دلالة 0.05**

يبين جدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار لأثر متغيرات المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، والمخاطر السوقية والمتغيرات الضابطة على إدارة الأرباح، يلاحظ من الجدول أن نموذج الانحدار المتعدد ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1%، وأن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج تفسر (40%) من التغيرات في المتغير التابع، وهو إدارة الأرباح بين الشركات خلال السنوات قيد الدراسة.

أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة فيلاحظ أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين الإفصاح عن مخاطر السوق وإدارة الأرباح، وأن هناك علاقة إيجابية بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وإدارة الأرباح، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية العدمية المتعلقة بالإفصاح عن مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، حيث أظهرت النتائج أنه كلما أفصحت الشركات عن مخاطر الائتمان زادت ممارسات إدارة الأرباح، وقد يكون ذلك؛ لأن الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في التقارير المالية السنوية يعطي معلومات إضافية للمنافسين، مما يضطر الإدارة لأن تمارس إدارة لأرباحها حتى تحقق أهدافها، أو أن الشركات التي تقوم بالإفصاح عن مخاطر الائتمان تجد نفسها مجبرة أن تقوم بالتعويض عن هذه المخاطر بالإعلان عن أرباح أعلى، أي عن طريق ممارسات إدارة الأرباح. كما أن هذه النتيجة تنسجم مع دراسة أحمد (2021) التي تبين أن هناك أثراً إيجابياً للمخاطر، والإفصاح عن المخاطر على إدارة الأرباح في الشركات المقيدة في السوق السعودي.

وكما أن النتائج تظهر أيضاً رفض الفرضية العدمية المتعلقة بأثر الإفصاح عن مخاطر السوق في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؛ وذلك بسبب وجود العلاقة العكسية بينهما أي أن إفصاح الشركات عن مخاطر السوق يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وهو مؤشر جيد كونه يُشعر المستثمر ومستخدم البيانات المالية بالطمأنينة، حيث كلما كان إفصاح الشركات عن المخاطر السوقية أكثر، فذلك بدوره يعني إدارة أرباح أقل. وقد يكون السبب أن العديد من مخاطر السوق تكون معلنة في السوق وتجد الشركات نفسها تحت ضغط يقلل من رغبتها في ممارسة أي تلاعب في القوائم وإدارة الأرباح لتحسين صورتها المالية بشكل أو بآخر.

أما فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال، فلم تجد الدراسة علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، لذلك وبناءً على هذه النتائج يتم قبول الفرضيات العدمية المتعلقة بالإفصاح عن مخاطر السيولة ورأس المال، بالتالي فإن تلك المتغيرات (الإفصاح عن مخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال) لا تُؤخذ موضع أهمية من خلال الشركات من ناحية تأثيرها في ممارسات إدارة الأرباح. أو يمكن القول: إن الإفصاح عنها لا يدفع الشركات لإدارة أرباحها ولا يحد من ذلك. تتشابه النتيجة لهذه الفرضية مع نتيجة دراسة عبد الحميد (2022) التي لم تجد أثراً للإفصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة على إدارة الأرباح.

ملخص أهم نتائج الدراسة وتوصياتها:

بعد أن هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح عن المخاطر المالية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر رأس المال) على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترات (2017-2021)، وتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد بواسطة النظام الإحصائي SPSS لاختبار فرضيات الدراسة التي تمت صياغتها.

انطلاقاً من المبدأ الذي يشير إلى أن الإفصاح عن المخاطر يلعب دوراً مهماً في تقليل مشاكل الوكالة، وخاصة مشكلة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي زيادة الثقة بين الشركة والأطراف ذات العلاقة، حيث يساهم في بناء مصداقية أعلى للمعلومات والتقارير المالية المنشورة، وهذا قد يجعل للإفصاح عن المخاطر المالية أثراً جيداً في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة عمان، إضافة إلى أنه وفقاً لنظرية الإشارة يعود التأثير الإيجابي الرئيسي للإفصاح عن المخاطر على الشركة إلى الإشارات المناسبة التي ترسلها الشركة من خلال كشفها عن معلومات المخاطر للمستثمرين، تلك الإشارات قد تساعدهم في تقييم مخاطر الشركة بشكل أفضل ومن ثم اتخاذ قرارات استثمارية أكثر صواباً.

ففي هذه الدراسة تبين أن هناك علاقة طردية بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وإدارة الأرباح وعلاقة عكسية بين الإفصاح عن مخاطر السوق وإدارة الأرباح، وفي نفس الوقت لم تجد الدراسة أثراً ذا دلالة إحصائية أو علاقة بين الإفصاح عن مخاطر السيولة، والإفصاح عن مخاطر رأس المال على إدارة الأرباح.

كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن مخاطر السيولة أكثر أنواع المخاطر المالية إفصاحاً، بالرغم من عدم تأثيره في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان،

ومن ثم الإفصاح عن مخاطر الائتمان، ثم الإفصاح عن مخاطر رأس المال وأخيراً الإفصاح عن مخاطر السوق.

بالرغم من أن الإفصاح عن مخاطر السوق حقق المرتبة الأخيرة من بين المخاطر، إلا أن النتائج أظهرت علاقته العكسية مع إدارة الأرباح فله تأثير جيد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. على العكس فيما يتعلق بأثر مخاطر الائتمان على إدارة الأرباح كون النتائج كشفت عن علاقة إيجابية، ولا يوجد أي أثر ذي دلالة إحصائية يربط بين مخاطر رأس المال و مخاطر السيولة مع إدارة الأرباح.

وبناء على تلك النتائج يوصي الباحثان بضرورة حث الشركات على الإفصاح عن المخاطر بشكل عام، وبالأخص مخاطر السوق، بما أنها حققت المعدل الأقل الذي تفصح عنه الشركات إضافة إلى أن الإفصاح عنها له دلالة إحصائية في الحد من إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان حسب ما أشارت النتائج.

إضافة إلى تشجيع الشركات على تطوير برامج لتدريب موظفيها عن أهمية إدارة المخاطر المالية وكيفية التعامل معها وآلية الالتزام بالإفصاح عنها، مما يساهم في بناء ثقافة مجتمع أفضل للتعامل مع المخاطر المالية.

كما يقترح الباحثان تطبيق دراسات أخرى، بإدخال متغيرات معدلة أخرى قد تكون ذات علاقة مثل جودة التدقيق، آليات الحوكمة وغيرها. وأخيراً توصي الدراسة بأهمية رفع مستوى وعي المستثمر في الاعتماد على الإفصاحات المنشورة في التقارير المالية عند اتخاذ قراراته الاستثمارية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، أكرم خليفة محمد. (2021). أثر خصائص الشركات في مستوى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير السنوية: دراسة اختبارية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. الفكر المحاسبي. 25(2). 31-1.
- أبو زعيتر، باسل جبر حسن. (2022). أثر حوكمة الشركات على سياسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على سوق المال السعودي 2014-2019. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 30(4). 30-1.
- أبو نصار، محمد، وحמידات، جمعة. (2022). معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي: الجوانب النظرية والعملية. نشر بدعم من الجامعة الأردنية.

- أحمد، عماد محمد رياض. (2021). تحليل العلاقة بين مدى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية ومخاطر الشركات وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. 12 (3). 217-292
- باشا، محمد منصور. (2020). علاقة محاسبة المسؤولية وحكومية الشركات مع إدارة الأرباح. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. إربد، الأردن.
- صالح، أبوالمجد مصطفى. (2020). الإفصاح عن المخاطر وتكلفة رأس المال في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية. مجلة البحوث المالية والتجارية، 4. 393 - 436
- طرفاوي، محي الدين، بلقاسم، قريشي، وشنين، عبد النور. (2020). أهمية حوكمة الشركات في ضبط ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تحليلية نقدية. مجلة المحاسبة. التدقيق والمالية. 2(2). 30-39.
- عبد الحميد، اسلام محمد وبكر، محمود فرج. (2022). تحليل أثر الإفصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. 6(3). 589-632.
- عبد الفتاح، هبة بشير الطوخي، وعبد السميع، مصطفى سامي. (2022). العلاقة بين القدرة الادارية وجود الإفصاح عن المخاطر وأثرها على الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية. 4(3). 567-661.
- العراقي، السيد السعيد. (2021). أثر الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية- للدراسات المحاسبية. 1. 357-426
- علي، عبد الله فرج إمام. (2020). أثر المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة الأرباح: الدور المعدل لمستوى التحفظ المحاسبي. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة العلوم الإسلامية العالمية. عمان، الأردن.
- علي، عبد الله فرج إمام، والشيخ، عماد يوسف أحمد أحمد. (2020). أثر المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة الأرباح: الدور المعدل لمستوى التحفظ المحاسبي (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية. عمان.
- الغندور، محمد مصطفى. (2021). الدور المعدل لآليات حوكمة الشركات في العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر ومستوى الاحتفاظ بالنقدية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية. المجلة المصرية للدراسات التجارية. 45(1). 2-72.
- القليطي، ابراهيم عبد المجيد علي. (2019). تأثير الإفصاح عن المخاطر على القيمة السوقية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. 3(2). 1-73.
- مراد، دعاء يحيى مصطفى محمود، وعلي، إبراهيم محمد، وسويلم، حسن علي محمد. (2020). أثر مستوى الإفصاح عن المخاطر على أسعار وحجم تداول أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية المصرية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية. 40(3). 549-569
- المساعد، ابتسام سالم فهد، والعكور، سامر محمد حسين. (2021). أثر الإفصاح عن المخاطر المالية في مقاييس الأداء التشغيلي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. مجلة رماح للبحوث والدراسات، 56. 173-201.
- المستوفي، حيدر عبد الحسين حميد. (2022). أهمية الإفصاح عن المخاطر خلال دورة حياة المؤسسة المالية. مجلة طينة للدراسات العلمية الأكاديمية. 5(2). 1640-1664.

ثانياً المراجع بالاجنبية:

- Alm El-Din, M. M., (2021). The impact of Board characteristics on Earnings management practices: evidence from Egypt. مجلة البحوث الادارية. 39(4). 1-14.
- Bufarwa, M., Elamer, A., Ntim, G., Alhares, A., (2020). Gender diversity corporate governance and financial risk disclosure in the UK. International journal of law and management. 62(6). 521-538.
- Carnegie, G. D., Guthrie, J., & Martin-Sardesai, A. (2021). Public universities and impacts of COVID-19 in Australia: Risk disclosures and organisational change. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 35(1), 61–73. <https://doi.org/10.1108/AAAJ-09-2020-4906>
- Dey, R. K., Hossain, S. Z., and Rezaee, Z., (2018). Financial Risk Disclosure and Financial Attributes among Publicly Traded Manufacturing Companies: Evidence from Bangladesh". Journal of Risk and Financial Management. 11(50). Doi: 10.3390/Jrfm11030050
- Grassa, R., Moumen, N., Hussainey, K., (2021). Do ownership structure affect risk disclosure in Islamic Banks? International evidence. Journal of financial reporting and accounting. 19(3). 369-391.
- Haj-Salem, I., Hussainey, K., (2021). Risk disclosure and corporate cash holdings. Journal of risk financial management 14(7). 1-15.
- IIA. (2004). Code of ethics and standards for the professional practice of internal auditing, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Altamonte Springs, Florida, PP. 1 – 2. (WWW.theiia. org).
- Ilhan, E., Krueger, Ph., Sautner, Z., Starks, L., (2021). Climate Risk Disclosure and Institutional Investors.
- Lassoued, N., Khanchel, I., (2021). Impact of COVID-19 Pandemic on earnings Management: An evidence from Financial Reporting in European Firms. Global Business Review. 1-25. DOI: 10.1177/09721509211053491
- Pappas, K., (2015). Three Essays on Earnings Management: Evidence from the UK. The University of Manchester. Faculty of Humanities. Doctor of Philosophy thesis.